

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوشينسكي (أوكرانيا)
ثم: السيدة غرو (نائبة الرئيس) (سويسرا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/59/77، A/59/123، E/2004/90، A/59/175، A/59/187، A/59/203، A/59/204، A/59/205، A/59/383 - A/59/383، A/C.3/59/L.3، A/C.3/59/L.4، A/C.3/59/L.5، S/2004/758)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/59/188، S/2004/532 - A/59/124)

١ - **الرئيس:** هنا السيدة كينيان وانغاري ماتاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٤ من أجل عملها لصالح البيئة في أفريقيا ضمن حركة الحزام الأخضر. وفي مذكرة بالغة الجدوية، بعث بتعازيه إلى عائلات ضحايا الاعتداءات التي حدثت في مصر الليلة الماضية، على الحدود مع إسرائيل، التي أسفرت عن مقتل العشرات وإصابة أكثر من ١٠٠ - أغليتهم من الإسرائيليين، ولكن أيضاً مصريين وأشخاص من جنسيات أخرى. وأعرب عن ثقته في القضاء من أجل معاقبة مرتكبي هذه الأفعال.

٢ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة): عرض بند جدول الأعمال، وأكد في البداية على أهمية اتخاذ إجراء مشترك يشترك فيه سواء البلدان أو سكانها ومؤسساتها وذلك لأن الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها تهدد مهمة الأمم المتحدة، وتهدد كلاً منا، سواء كأفراد أو ممثلين للذين وقع عليهم اختيارنا. وعولمة الجريمة المنظمة تنافس اليوم عولمة التجارة والمالية والاتصالات. ومثلها كممثل المؤسسات الشرعية، تستفيد منظمات الجريمة من فتح الحدود ومن التكنولوجيات الجديدة من أجل توسيع نطاق شبكتها للإنتاج والتوزيع ومدتها في أنحاء العالم.

٣ - وبفضل وسطائهم المتعددين، يقوم كبار المهريين بنقل مواردهم عن طرق النظام المالي، أو إذا كان ذلك غير ممكن، باستغلال ضعف نظام مراقبة المبادلات التجارية. وتناول بعد ذلك حصيلة الحالة الراهنة، وأكد على أن الفساد يكلف مجتمعاتنا قرابة مليار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وقال إن التدليس والفساد يشكلان أبشع الجرائم وأكثرها تدميراً، حيث أنهما يدمران الاقتصادات الوطنية ويعرض التنمية للمخاطر، ويدمر روابط الثقة بين المواطنين والحكومات، ويشكل السكان الأكثر حرماناً أولى الضحايا. وثمة ضرر إضافي يرتبط بالفساد يعود إلى واقع أن السلطات تترك أحياناً الإرهابيين والمهريين يباشرون عملهم بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. وهذا المال القذر لا يستخدم فقط في تمويل شراء الممتلكات: إذ أن نتيجة الجريمة أنها تمول الإرهاب والأذواق الترفية للمهريين، في حين لا يملك الأشخاص العاديون المال لا من أجل الغذاء، أو من أجل الرعاية الصحية، أو التعليم. ويعاد استثمار المال القذر في جمعيات تبدو شرعية، ويرى المرء عندئذ "منطقة رمادية" حيث تختلط الأنشطة المشروعة مع سلوك فظ.

٤ - وأعرب المدير التنفيذي عن اعتقاده أن السلام لا يمكن أن يسود في العالم، وأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة، وأن العدالة لا يمكن أن تشيع إذا كانت المجتمعات فاسدة بفعل الأنشطة غير المشروعة، وإذا كانت ثروة الأمم تتحول إلى منفعة المدلسين والمفسدين، وإذا سمحنا للإرهابيين باختطاف السياسات الوطنية، وإذا سمحنا للمنظمات الإجرامية بتدمير مستقبل شباب اليوم، ضحايا المجتمعات المخيبة للآمال. وفي تقريره المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية (A/59/482) اعترف الأمين العام بهذه الأخطار التي لا تهدد السلام والتنمية فحسب، وإنما أيضاً حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح.

الثلاثة-البروتوكول المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة المرأة والطفل، والمعاقبة عليه، والبروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والبروتوكول المتعلق بمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها وبقطعها وعناصرها وذخائرها، وهذا البروتوكول الأخير لم يدخل حيز التنفيذ بعد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعها أكثر من ١١٠ من البلدان، والصكوك الدولية الإثنى عشر المتعلقة بالإرهاب. وهذه النصوص تمنح الدول الالتزام التعاقدية بالتعاون وتوفير التوجيهات والدعم المفاهيمي واللوجستي التي تحتاج إليها من أجل توفير المنع، الذي يفضل دائماً إجراءً بعدياً. وهذا أمر مشجع حقاً، ولكن مازال يتعين القيام بالكثير. وقد قامت دول عديدة بتخصيص موارد هامة للأجهزة المكلفة بتحقيق احترام القانون من أجل توفير حماية أفضل ضد الجريمة المنظمة. وفي موازاة ذلك، فإن الدول ملزمة ولديها إمكانية مساعدة البلدان التي ينبغي أن تعيد بناء مجتمعاتها المدني من أجل جعله أقل ضعفاً في مواجهة الاستغلال الإجرامي والأعمال الإرهابية. وتمثل الزيادة الاقتصادية المتنامية، وإمكانية الوصول الأمثل إلى الرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والثقافة التي تحترم وتقدر الاختلافات بين الأشخاص وميزة كل شخص، متاريس ضد الأنشطة الإجرامية والإرهابية.

٨ - وقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد عقد العزم أكثر من أي وقت مضى على المشاركة في الكفاح ضد الجريمة المنظمة بجميع أشكالها. وفي عام ٢٠٠٣، أعيد تنظيم المكتب وتم تقديم ميزانية موحدة له للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وبهدف الترشيح، قام بإصلاحات في ميادين الموارد البشرية والتمويل والإعلام، واعتمد أولويات جديدة، وتم التركيز على نهج متكامل لمواجهة تهريب المخدرات وارتكاب الجريمة، ومنع ذلك. وفضلاً عن ذلك، أطلق المكتب في الآونة الأخيرة مبادرة من أجل

٥ - وقال إن حركة تهريب المخدرات تعمل على تهينة الملايين من الجيوب في نهاية كل سلسلة- إذ تعمل على استخدام مزارعين في جانب العرض وتوفير مدمنين في جانب الطلب و تتسبب في شقاء الملايين من الأشخاص الذين يوفرون حياة رغبة للمجرمين الوسطاء. وفيما يتعلق بالاتجار بالكائنات البشرية، أعرب المدير التنفيذي عن أسفه لأن الجيوب بدلاً من أن تختفي فهي تمثل نشاطاً مزدهراً في القرن الحادي والعشرين. وفي عام ٢٠٠٤، كان مليون من الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، ضحية للبقاء وإنتاج المواد الإباحية وجرائم أخرى تشهد إغفال مرتكبيها للياقة الإنسانية على الإطلاق. ويتم تجريد مهاجرين ييحثون عن حياة أفضل من أموالهم الهزيلة بواسطة مهربين يقومون في كثير من الحالات بالتخلي عنهم في مركب أو في الصحراء حيث يشهدون موتاً محققاً. وأخيراً فإن الاتجار بالأشخاص، على العكس من الإرهاب، "جريمة صامتة" ويتعين وقوع كارثة حتى تتكلم وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن أضراره حقيقية مثل أضرار تجارة المخدرات أو الأسلحة أو الإرهاب، التي لم تعد وطنية بقدر ما هي دولية، وهي لم تعد تستهدف الدول وممثليها ولكنها تستهدف أفراداً ومدنيين لا يحترمون أي دين، ولا يقومون بأي مخالفة ويكشفون عن أصول عرقية أيديولوجية أكثر تعقيداً مما سبق.

٦ - وأكد أنه إذا كنا على وعي بالتهديد الذي تمثله كل من الجرائم التي أشرنا إليها، فإذا أخذناها كل على حدة فإنه ربما لا نعرف الخطر الذي تمثله مجتمعة وتفاعلها.

٧ - وينبغي أن تنتقل دون إبطاء من التحليل إلى العمل، ولحسن الحظ أن المجتمع الدولي يملك في هذا الشأن صكوكاً تمنحه القدرة والشرعية المتعلقة بالقانون الدولي، وخاصة الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن مراقبة المخدرات، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي أصبحت سارية لتوها، وبروتوكولاتها الإضافية

على سبيل المثال، يمثل الأفيون مصدر ٦٧ في المائة من الطلب على المؤثرات العقلية. وثمة اتجاه آخر موضع قلق هو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة للحقن بالمخدر. ويتركز ١٣ مليون شخص من مدمني المخدرات عن طريق الحقن في الوريد في وسط أوروبا وشرقها وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي يتعين إعاره اهتمام خاص له. ويعيد المكتب بث هذه الاتجاهات في إطار أعمال لجنة المخدرات، في آذار/مارس ٢٠٠٥، في ضوء الأهداف الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالكفاح المشترك ضد مشكلة المخدرات العالمية، والمعقودة في عام ١٩٩٨.

١١ - وتطرق إلى ترسانة الصكوك القانونية القائمة، وأشار إلى أن الخبراء القانونيين بالمكتب يساعدون الدول المهتمة بالتصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب وتنفيذها في أقرب وقت.

١٢ - وعلى الصعيد العملي، يقوم المكتب بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على الصعيدين العالمي والوطني، وخاصة في مجالات المساعدة القانونية ودعم القدرات التشريعية في ميدان المخدرات والجريمة والإرهاب في غرب آسيا ووسطها وشرقها، وفي بلدان الأنديز، وفي شرق أوروبا، وفي أفريقيا. وبفضل المانحين، تم أيضاً إطلاق برامج جديدة التي تهدف إلى إنشاء مركز إقليمى للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى من أجل تنفيذ برنامج بشأن الحاويات في الموانئ البحرية الرئيسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي كثيراً ما تستخدم كمنطلقات دواره، من أجل وقف تدفق البضائع غير المشروعة والمهاجرين بدون مستندات. وتم ترجمة مبادرة ميثاق باريس إلى تعزيز مراقبة الحدود من أجل مكافحة تهريب الهيروين في آسيا الوسطى وفي غرب آسيا، وفي روسيا والبلقان أيضاً. وأخيراً، فإن البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب دخل العام الثاني من

التكامل والشفافية. وقدم مشاركته في إطار استراتيجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، وتقدم الخطة التي تم إعدادها رؤية شاملة لتوجه المكتب في المستقبل، وتحديدًا دقيقاً لمسؤولياته بالنسبة للعناصر الأساسية من مهمته.

٩ - وتم أخذ خدمات المكتب للبحث والتحليل في الاعتبار وخاصة في التقرير العالمي المعني بالمخدرات، والتقدم الملحوظ في اتجاهات الحركة العالمية للمخدرات. وتظل سوق الهيروين ثابتة واستمر الانخفاض في الزراعة والإنتاج في جنوب شرقي آسيا وفي بلدان الأنديز وهما المنتجون التقليديون للهيروين والكوكايين على التوالي. وما زالت أفغانستان تمثل مصدراً للقلق وأشار التحقيق الأخير للمكتب إلى اتجاهات سلبية. ومع ذلك، يبدو أن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الاتجار بالمخدرات صحيحة. ويبدو أن مهلة السنوات العشر للقضاء على المشكلة مناسبة، وأن عزم الرئيس كرزاي مشجعاً. وإن المكتب الذي ينفذ مشاريع عديدة في أفغانستان، أعد أيضاً مبادرات جديدة ترمي إلى تعزيز قدرات في مجال التحقيق والمطاردة والاعتقال، والتوعية بأن الأفيون لا يفتح باب الثروة، ولكنه يشكل تهديداً للأمن الوطني. وعشية الانتخابات الرئاسية التاريخية في أفغانستان، أعرب المدير التنفيذي عن تمنياته بأن يناشد جميع الدول مساندة حكومة أفغانستان في عزمها القضاء على زراعة خشخاش الأفيون.

١٠ - وفيما يتعلق بالمؤثرات العقلية فإن السوق مازال مستقرًا. ولم تحدث زيادة في الإنتاج عبر العالم، على العكس مما كان متوقعاً، ويقل عدد الجماعات المختلفة من السكان الذين يشترون المخدرات. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فإنه يشكل انتصاراً كبيراً من حيث مرافقة المخدرات. وفي حين أن القنب يمثل جوهر الطلب على المؤثرات العقلية في أفريقيا (٦٥ في المائة)، فإن الاعتماد على منتجات الأفيون مازال يمثل المشكلة الأكثر خطورة على الصعيد العالمي. ففي آسيا

يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بمثابة موعد هام بالنسبة للمكتب: ففي أعقاب مشاورات عميقة عقد شراكة جديدة مع بعض المؤسسات المالية البالغة الأهمية في العالم، وخاصة البنك الدولي، بغية العمل بالتعاون مع عدة بلدان وفي مجالات مثل غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، والفساد، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأنشطة الاقتصادية للإحلال. وبناء على دعوة من فريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام، قدم المكتب لمحة عامة عن أعماله، مما أدى إلى مناقشة منتجة للغاية حول الطريقة التي تشكل بها المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب عقبة في طريق عمل المجتمع الدولي من أجل السلام والأمن.

١٤ - وقال في ختام كلمته أن المكتب يعمل على إعادة توجيه أعماله على نحو يهدف إلى تحديد الأهداف الدولية، وتعاون شركائه العديدين في مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب. بما يشكل أمراً حاسماً بالنسبة لمستقبله. ويتمثل هدفه في تعزيز شركائه من أجل أن يصبحوا عاملاً مساعداً يجمع بين القدرات اللازمة لبناء عالم يصبح فيه السلام والأمن والعدل بمثابة القاعدة وليس الاستثناء.

١٥ - السيدة فاي (السنغال): أعربت عن اتفاقها مع المدير التنفيذي على أن الكفاح ضد الفساد يتطلب المزيد من الجهود والطاقة، وأصرت على أن هذه الآفة تمس بصفة خاصة البلدان النامية حيث يشكل الفقر عاملاً خطيراً. وفي أفريقيا، تمتد هذه الظاهرة حتى إلى القطاع العام وتستمر في التضخم. وأعربت عن أمل الوفد السنغالي في معرفة كيف أن المكتب يعتزم الانطلاق من الناحية العملية نحو مكافحة ومراقبة تحويل الأموال التي مصدرها غير مشروع، والحصول على عدة أمثلة عملية على الاستراتيجية المستخدمة. وقالت إن مؤتمر المكسيك أدى في واقع الأمر إلى عقد اتفاقية الأمم

التنفيذ، وأشار التقرير المقدم إلى اللجنة الثالثة (A/59/187) إلى الروابط المتينة والعميقة القائمة بين الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة. وقد أكد المكتب تدريب أكثر من ٥٠٠ قانوني وموظف عدالة جنائية في أكثر من ٨٠ بلداً على الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

١٣ - وقال إن المكتب يعمل حالياً بميزانية قدرها ١٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ من الموظفين المخلصين، وهو عاقد العزم على مضاعفة جهوده من أجل زيادة موارده ويدعو المؤسسات الأخرى والبلدان المانحة الرئيسية إلى زيادة مساهماتها لأنه لا يستطيع أن يقضي وحده على الآفات التي يجارها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استضاف المكتب اجتماع الربيع لمجلس رؤساء الأمانة الذين اعتمدوا خطة عمل بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في الكفاح ضد الجريمة المنظمة والفساد، استناداً إلى وثيقة للتفكير أعدها المكتب وتوقع مجموعة من التدابير العملية. وفي اجتماع القمة لأنصار العهد العالمي، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قررت قيادات نحو ١٧٠٠ مؤسسة إدراج برنامج مخصص للكفاح ضد الفساد في منهاج العمل الذي يرمي إلى حماية حقوق الإنسان، والقضاء على عمل الطفل والحفاظ على البيئة. ويعكف المكتب حالياً على إعداد وثيقة استراتيجية ترمي إلى تحديد أحكام شراكة مع المؤسسات والمنظمات المختصة الأخرى. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ترأس المكتب لجنة المنظمات المتعاونة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وواصل مساندة الأنشطة، وخاصة المبادرة المعنونة "٣ ملايين حتى عام ٢٠٠٥" لمنظمة الصحة العالمية ومبادرة اليونيسكو بشأن المنع والتعليم، والعمل بتعاون وثيق مع شركائه في مجال الكفاح ضد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى مدمني المخدرات عن طريق الحقن في الوريد، وخاصة فيما بين المحتجزين والضحايا الآخرين لتهرب المخدرات وضحايا الاتجار بالكائنات البشرية. وكان

والمعلقة بالمنع، التي لا تتطلب دخول الاتفاقية ذاتها حيز التنفيذ كي تبدأ: المراقبة الاختيارية للموظفين والإعلان عن حالتهم المالية، وقيام السلطات بتحديد الولايات والوسائل المأذون بها من أجل الإجراءات المتعلقة بدواعي العرض، وعقود إقامة أو إقرار التوجيهات المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية أو المرشحين في الانتخابات.

١٨ - وقال إن لمثلة هولندا الحق في الحديث عن توزيع جديد للعمل من أجل إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وهذه اللجنة مكلفة في الواقع بتحديد المجالات التي ينبغي العمل في إطارها، وهي شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للمكتب والتي تقوم بتقديم المساعدة التقنية اللازمة. ويرى المدير التنفيذي بأن طريقة العمل هذه ربما يتم الحفاظ عليها في المستقبل. وأشار إلى أن اللجنة مؤهلة بإحصاء المؤسسات التي يمكن أن تقوم في أنحاء العالم بتقديم مساعدة تقنية مماثلة لما يقدمه المكتب، ولا يستطيع أن يقوم بذلك. ويسترشد المكتب في هذا بالخبرة المكتسبة وخاصة بعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبممكنه أن يساعد الحكومات على إعداد تشريعاتها الخاصة بعد التصديق على الاتفاقية ويأمل في أن يقوم بذلك في المجالات الأخرى العديدة مثل مكافحة غسيل الأموال وتبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات وبين صندوق النقد الدولي والمنظمة الجنائية للشرطة الدولية (الإنتربول)، الخ. ويمكن للجنة أن تشجع المؤسسات في هذا الاتجاه.

١٩ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتشجيع البلدان على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ والمتعلقة بمكافحة الفساد وتنفيذها، أشار المدير التنفيذي إلى أن المكتب لديه نحو ٣٠ سنة من الخبرة في هذا المجال. وهو يغتنم فرصة تواجده أمام اللجنة الثالثة للإشارة إلى أن ٦٦ بلداً فقط صدقت على هذه الصكوك الـ ١٢ ونفذتها، ويأمل في أن يزداد عددها إلى أقصى حد ممكن من أجل التصديق

المتحدة لمكافحة الفساد وقد حان الوقت للانتقال إلى العمل على وضع هذا الصك موضع التنفيذ.

١٦ - السيدة باكر (هولندا): أشارت إلى أن مكافحة الإرهاب يشغل منذ الآن مكانة هامة في منع الجريمة وتأكيد العدالة الجنائية، وطلبت من السيد كوستا معرفة كيف يتولى تطوير التعاون بين المكتب ولجنة مكافحة الإرهاب. وطلبت بعد ذلك معرفة التدابير التي يتخذها المكتب من أجل تشجيع البلدان التي لم تقم بعد بتوقيع الإثني عشرة اتفاقية وبروتوكولاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتصديق عليها وتنفيذها بأن تفعل ذلك، وكيف يقوم المكتب بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وطلبت أيضاً إيضاح التدابير التي يتخذها المكتب في آسيا الوسطى من أجل وقف حركة تهريب الهيروين المنتج في أفغانستان، وطلبت أخيراً معرفة الأنشطة الرامية إلى منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آسيا الوسطى والتوعية بمكافحته لدى مدمني المخدرات.

١٧ - ورداً على الأسئلة التي طرحها الوفد السنغالي، أشار السيد كوستا، (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة) باختصار إلى مضمون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد والمبادئ الأربعة التي تستند إليها، وهي المنع والتجريم ونقل الأموال والمساعدة القانونية، وأكد المقتضيات المتعلقة بالسرية المصرفية الموضحة. وقال إن أكثر من ١١٠ بلدان وقّعت على الاتفاقية منذ اعتمادها، وهو ما يتيح الأمل في فتح باب التصديق عليها في الأشهر الـ ١٢ والـ ١٥ القادمة. وفيما يتعلق بالإجراءات العملية التي يلتزم بها المكتب، فإنه يكتفي بانتظار سريان الاتفاقية وإنما يقوم بوضع البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، في إطار القيام بأنشطة مختلفة تتعلق بمحوها بتنفيذ الاتفاقية. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالأنشطة المقرر اتخاذها بموجب الفقرات ١٧ إلى ١٨

المدير التنفيذي هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الحكومة الروسية لموافقتها على استضافة الاجتماع القادم للجنة المنظمات المتعاونة الذي من المقرر أن يقوم خلاله وزراء الصحة والعدل والداخلية في بلدان شرق أوروبا بمحاولة كسر الدائرة الجهنمية بين مدمني المخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣ - السيدة نعمان (اليمن): تساءلت عن التدابير التي يتخذها المكتب من أجل محاربة بعض الدوائر التي تستفيد من تهريب المخدرات في أغراض سياسية.

٢٤ - السيد إكسي بوهوا (الصين): أكد على أهمية التعاون الدولي، وتساءل عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في هذه الميادين.

٢٥ - السيد كوستا (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة): أجاب بأن تهريب المخدرات يولد إيرادات كبيرة في العالم أجمع ويؤدي أحياناً إلى قيام عمليات تواطؤ على صعيد السياسة، وخاصة على المستوى الإقليمي، ومع القطاع الخاص. وكثيراً ما تعمل الإيرادات المترتبة على أنشطة غير شرعية على تمويل أنشطة شرعية وأصبحت الحالة يكتنفها بالغ الغموض. وفي العديد من المجتمعات، يشكل الفساد حالة مزاجية يؤثر على سلوك ليس فقط المسؤولين السياسيين وإنما أيضاً القطاع الخاص. وينبغي التحلي بالشجاعة من أجل مكافحة هذه الحالة ليس عن طريق القوة باتخاذ تدابير قمعية لا تتبع دائماً وإنما عن طريق إنشاء جماعات داخل المجتمع المدني من أجل دفع المجتمع في مجموعه على وقف آثار تهريب المخدرات ومكافحة الجريمة.

٢٦ - وقال إن المكتب يتعاون مع الإنتربول على نحو فعال، ولكنه أشار إلى أنه ليس مخولاً بالعمل على احترام

على هذه الصكوك حتى يمكن تجنب أن يقوم الإرهابيون باستخدام عدداً منهم باعتبارهم لاجئين.

٢٠ - وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، سلم المدير التنفيذي بأن مكافحة الإرهاب تصطدم غالباً في كثير من البلدان بهذه المسألة. وأشار إلى أن حتى لحظة موته المأساوي، كان من عادته استشارة الممثل الخاص للأمم العام في العراق، سيرجيو فيرا دي ميللو، بشأن التدابير المتخذة بمعرفة المكتب. وهو على اقتناع بأنه يستطيع مواصلة ذلك مع المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة في أفريقيا وآسيا من أجل محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان قد توجت بالنجاح.

٢١ - وفيما يتعلق بالهيريون الآتي من أفغانستان، فقد تم اتخاذ كل شيء من أجل وقف الحركة بين هذا البلد وبلدان وسط أوروبا وأوروبا الغربية. والمهمة عسيرة مع ذلك لأن المهجرين وجدوا طرقاً أخرى للمرور ثم عبر آسيا الوسطى في اتجاه الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في شرق أوروبا. وقال إن زيادة إنتاج الهيريون قد ولدت الكثير من الإيرادات التي يستخدمها المهربون لاكتشاف طرق جديدة. ويتعلق ميثاق باريس بتدابير عملية تخص الحدود والمؤسسات المعنية، فضلاً عن بحث المبادرات المتخذة في مختلف البلدان لتحديد فعاليته. والفساد هو محرك التهريب، وإذا أردنا وضع حد للتهريب، فإنه ينبغي مكافحة هذه الآفة. ولاحظ المدير التنفيذي أنه بدون معالجة هذه المشكلة مباشرة، فإن ميثاق باريس يشجع البلدان على اتخاذ مبادرات جديدة في هذا الشأن.

٢٢ - وقال إن الطلب على المخدرات في آسيا الوسطى يزداد بالفعل، وقد وجد المهربون هناك أسواقاً جديدة. وفي موازاة ذلك، يلاحظ زيادة في هذا المنطقة وفي بلدان أخرى في شرق أوروبا في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترتبط بحقن المخدرات في الوريد. واغتنم

واحد باسم مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وما إذا كانت هذه الإجراءات يمكن أن يظهر أنها تحدث أثراً معاكساً بالنسبة للتعاون الدولي في هذا المجال.

٣٠ - السيد كوستا (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة): أشار أولاً إلى أن المكتب يعمل على دعم إجراءاته في القارة الأفريقية، التي غالباً ما تكون موضع إهمال من جانب المجتمع الدولي من أجل مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب، وذلك دون شك لأن أفريقيا معنية بدرجة أقل بمدمني المخدرات وتهريب المخدرات من المناطق الأخرى في العالم حتى وإن كانت الحالة في طريقها إلى التغيير. ومن الخطأ، فضلاً عن ذلك، الظن بأنه ليس من الضروري الانشغال بأفريقيا في هذا المجال. وقد أطلق المكتب مبادرة التي يأمل في أن تؤدي منذ الآن وحتى ربيع عام ٢٠٠٥ إلى عقد مائدة مستديرة من أجل توجيه نداءات إلى المساهمة التي محورها دراسة الجريمة والمخدرات والإرهاب بوصفها عقبات هامة تعترض تنمية أفريقيا. وفيما يتعلق بإضفاء الشرعية على المخدرات التي أثارها ممثل السودان، قال المدير التنفيذي أن الأمر يتعلق أكثر بعدم المعاقبة تصاعدياً على إساءة استعمال المخدرات في بعض أجزاء العالم التي لا تعرف أي حالة من التهريب. ويرى المكتب أنه ربما يكون هذا رداً مناسباً على المشكلة لأن مدمني المخدرات ليسوا مجرمين، ولكنهم بحاجة إلى مساعدتهم طبيياً وإعادة إدماجهم في المجتمع. وإذا كانت بعض البلدان، وخاصة في أوروبا، أظهرت أنها متساهلة في الماضي، فإنها أخذت الآن خطوة إلى الوراء وتطبق سياسة قمعية مع التأكيد على العلاج الطبي لمدمني المخدرات.

٣١ - ورداً على مندوبة سري لانكا، أعلن المدير التنفيذي أن القمع ضروري حقاً، وينبغي إقناع الزراع باستزراع شيء آخر بدلاً من الإيداع في السجن. وفيما يتعلق بالقمع، فقد ضرب مثلاً بالمغرب، وهي الدولة المنتجة الأولى في العالم،

القانون، على العكس من الإنتربول. ويؤيد المكتب التدابير الرامية إلى مكافحة العرض والطلب في الوقت نفسه. وكثيراً ما تم تنظيم اجتماعات ومشاورات بين الإنتربول والمكتب، وخاصة في إطار ميثاق باريس. وبالموازاة مع الإجراء الدولي للإنتربول، قام المكتب بإنشاء أجهزة وطنية لمكافحة المخدرات في العديد من البلدان، وخاصة في آسيا الوسطى وطاجيكستان وقيرغيزستان أخيراً، وفي أوزبكستان وكازاخستان قريباً. وهذا الإجراء وطني بالدرجة الأولى، ويعتزم المكتب بمساعدة الإنتربول، إنشاء مكاتب إقليمية للمعلومات.

٢٧ - السيدة أحمد (السودان): أكدت من جديد اهتمام وفدها بأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأشارت إلى أهمية الاجتماع المعقود في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ مع مشاركة بلدان السلطة الدولية للتنمية وبمساعدة المكتب. وأعربت ممثلة السودان عن أملها في معرفة موقف المكتب فيما يتعلق بشرعية استخدام المخدرات، بما في ذلك الكوكايين، وعلى أي نحو يمكن أن تؤثر هذه الشرعية على ولايته.

٢٨ - السيدة بيسيكيرا (سري لانكا): طلبت معرفة وضع المجتمع الدولي فيما يتعلق بزراعة بدائل للقمح في المناطق المنتجة.

٢٩ - السيد ريس (كوبا): أعرب عن أمله في معرفة النسبة المئوية للموارد البشرية والمالية المخصصة مباشرة لبرامج القمع والمنع لدى الشباب ولبرامج التعليم. وطلب إلى جانب ذلك تحديد جدوى "الإجراءات المتخذة من جانب واحد لتأكيد الشهادة بحسن السلوك" في التعاون المتعدد الأطراف. وأخيراً، طلب معرفة موقف المكتب بالنسبة للإجراءات العسكرية الدولية التي يتم القيام بها من جانب

المكتب في إطار المسؤولية التي تتقاسمها الدول من أجل الحد لا من الطلب فقط وإنما العرض أيضاً.

٣٥ - السيد اسكندروف (أذربيجان): طرح مشكلة منظمات الجريمة أو الجماعات الانفصالية التي تسيطر على جزء من الأراضي في مئات الدول ذات السيادة للإطاحة بنظم الحكم، على نحو ما يحدث عقب حل الاتحاد السوفياتي السابق، من أجل القيام بأنشطة إجرامية مختلفة، وخاصة تهريب المخدرات. وطلب أيضاً معرفة التدابير التي يتخذها المكتب من أجل تقييم التدخلات والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات أو الجماعات وقدرتهم على استغلال تهريب المخدرات وغيره من الأنشطة الإجرامية من أجل توليد الدخل، مستفيدة في ذلك من أن الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم تخرج عن نطاق سيطرة سلطات البلدان المعنية والمجتمع الدولي.

٣٦ - السيد كوستا (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة): رد قائلاً بأن دراسة أجريت أخيراً حول مواضع تمويل الإرهاب كشفت عن أن أموال المخدرات عملت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة على تمويل كل أنشطة الجماعات الإرهابية أو جزء منها. ففي أفغانستان، تقوم الجماعات المتمردة بتمويل أنشطتها بفضل الإيرادات المتولدة عن تهريب الهيروين، وأن في مقابل كل شحنة من الهيروين تخرج من البلد تدخل إليه شحنة من السلاح. وأكد أن التعاون الدولي راسخ فيما يتعلق بمراقبة الطرق التي يستخدمها المهربون، ولكن كثيراً من البلدان تلتزم الصمت.

٣٧ - ورداً على ممثلة فتزويلا، أشار إلى أن المخدرات، منذ ثلاثين سنة، كانت تنتج في عدد معين من البلدان النامية وتستهلك في عدد معين من البلدان المتقدمة النمو. ومنذ ذلك الوقت، امتد الإنتاج ليشمل البلدان الغنية، أن لم يكن

وقد عمل المكتب على التعاون معها من أجل تشجيع التنمية. ولا يكفي إعطاء التقاوي إلى المزارعين، وإنما ينبغي أيضاً تدريبهم على أنشطة أخرى وتشجيعهم على تشكيل تعاونيات إنتاجية، وعلى التضامن فيما بينهم، والقيام بأنشطة قانونية، مع إتاحة منافذ لهم، بما في ذلك الصعيد الدولي. والقيمة الإضافية المتولدة عن ذلك سوف تكفل لهم إيراداً كافياً لعدم القيام من جديد بزراعات غير شرعية.

٣٢ - وأعرب المدير التنفيذي عن أسفه لعدم استطاعته تقديم أرقام تتعلق بالمبالغ المخصصة لمكافحة المخدرات. وعلى سبيل المقارنة، أشار إلى أنه يتم في كل عام إنفاق ٩٠٠ مليار دولار في العالم لشراء الأسلحة في حين أنه لا يتم تخصيص سوى ٦٠ مليار دولار للمساعدة الإنمائية، من أجل ثلث السكان فقط الذين في أمس الحاجة إليها. ويرى أنه يتم تخصيص أموال أكثر للقمع بدلاً من مراقبة الطلب والوقاية من الإدمان، وأن المكتب يعمل أيضاً على إصدار توصيات في ميدان الوقاية والعلاج. وفيما يتعلق باللجوء إلى العمليات العسكرية للقضاء على زراعة النباتات التي تستخلص منها المخدرات، فقد أعلن المكتب أنه يجذب تلك العمليات في أفغانستان، منضماً في ذلك إلى مجلس الأمن ومجلس حلف شمال الأطلسي، لأن الحكومة الحالية ليس لديها الوسائل التي تتيح التدخلات المرغوبة.

٣٣ - السيدة مهتاب (الهند): لاحظت أن تهريب المخدرات يشكل مصدراً للإيرادات ليس للمجرمين فحسب وإنما أيضاً للإرهابيين، وطلبت معرفة التدابير المتخذة لمواجهة هذه المشكلة.

٣٤ - السيدة ماتوس (فتزويلا): طلبت معرفة الآليات القائمة من أجل مساعدة البلدان النامية حالياً من أجل مكافحة المخدرات وتساءلت ما هي الآليات التي يفكر فيها

٤٠ - السيد كوستا (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة): رد بأن قال إن المكتب يتجه، بالتعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، إلى نشر تقرير سنوي عن الاتجار وأشار إلى وجود البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالكائنات البشرية ومقرر خاص معني بالمسألة. وفي عام ٢٠٠٢، شن المكتب فضلاً عن ذلك حملة كبيرة للتوعية بالمشكلة في شكل لقطات تليفزيونية ثم بثها في العالم أجمع. غير أن هذه الحملة تستلزم جهداً مالياً كبيراً من جانب شبكات البث التليفزيوني التي طلب منها إفساح وقت للبث، وهو ما يترجم بملايين الدولارات. وقد ظهرت إعلانات مجانية تحمل نداءات عديدة في هذه اللقطات حتى يمكن لجميع الذين يعرفون حالات من الاتجار بالكائنات البشرية أو الذين هم أنفسهم ضحايا هذا الاتجار، على أن يشيروا إلى ذلك لدى السلطات المختصة. ويقدم المكتب مساعدة إلى سلطات بلدان معينة تتأثر بالمشكلة من أجل تعديل تشريعاتها، وخاصة من أجل حماية الضحايا الذين غالباً ما يكونون أجناب، والعمل على عدم اعتبارهم مخالفين للقانون أو مبعدين. ويقدم أيضاً مساعدة إلى الضحايا لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بأن يمنحهم مقداراً صغيراً من المال من أجل مساعدتهم على العثور على ما يشبه الحياة العادية، ويقوم برنامجاً لحماية الأشخاص الذين يقبلون بالإدلاء بشهادات ضد هذه الشبكات، ولكن هذه الإجراءات لا تمثل سوى جانب من الجهود المضطلع بها على نطاق أوسع بكثير، ووجه المدير التنفيذي نداءً إلى جميع البلدان التي لم تقم بعد بالتصديق على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بأن تقوم بذلك، ومنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه.

٤١ - السيد شيبكا نجانا (تايلند): قال إن حكومة بلاده، مقتنعة بأهمية الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الدولي لمكافحة

بالغة الغني، ويتعلق الأمر بزراعات عضوية أو مخدرات مخلقة، ولم يعد الاستهلاك يقتصر على البلدان الغنية، ومن هنا جاءت فكرة المسؤولية القائمة على المشاركة في مكافحة المخدرات. وقال إن ميزانيته تعتمد على ٩٠ في المائة من التبرعات، وأن المكتب يبحث شركائه من البلدان النامية على مساعدته مالياً، مباشرة أو عن طريق إمداده بمساهمات سوف يستخدمها فيما بعد من أجل مساعدة البلدان المعنية، مقسمة حسب الفئات المختلفة. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الإيرادات المتوسطة، ولديها خبرات كثيرة في محاربة المخدرات، وأحياناً تكون أعضاء في مجلس الأمن، بصفة دائمة أو غير دائمة، فإن المكتب يمددها بالكثير من الخدمات الاستشارية ويعرض عليها صلاحياته.

٣٨ - وقال المدير التنفيذي أن المكتب يشارك الوفد الأذربيجاني مشاعر قلقه ويعترف بأن المجرمين كثيراً ما يكونون أوائل المستفيدين من حالة الصراع في بلد أو منطقة ويقومون بكل نوع من أنواع التهريب، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بثروات سواء كانت نفطاً أو مخدرات. وأشار إلى أن المكتب يشعر بقلق بالغ نتيجة لهذه المشكلة وأوضح أنه أرسل بعثة تحقيق إلى المنطقة التي تحدث عنها ممثل أذربيجان بغية دراسة التدابير المقرر اتخاذها لوقف جميع أنواع التهريب القائم.

٣٩ - السيد استيلزر (النمسا): أكد الدور الاستشاري الهام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التفاوض بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وطلب من المكتب معرفة التدابير والاستراتيجيات الأخرى التي يعتمدها للقيام على نحو أكثر فعالية بمكافحة الاتجار بالكائنات البشرية، وذلك لأن مكافحة الآفات المتعلقة بالإرهاب والفساد والمخدرات هامة جداً لأن يتخلى المرء عن كسبها.

للبحث والدراسة. ومن ثم قامت تايلند بإعداد مشروع أولى لإعلان بانكوك، مع الأخذ في الاعتبار بأن اللجنة أوصت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين، باعتماد مشروع قرار يعترف بملاءمة التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الأربعة التحضيرية الإقليمية المعقودة من أجل المؤتمر الحادي عشر، وتأمل تايلند في أن يأتي تعبيراً عن توافق الآراء بين الدول الأعضاء وأن يحدد أهدافاً طموحة وواضحة، وخاصة فيما يتعلق بإقرار استراتيجيات وطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتنسيق المتزايد للأنشطة، ودعم التعاون بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤٣ - وأكد مندوب تايلند، الذي دعا جميع البلدان الأخرى إلى المشاركة في المؤتمر الحادي عشر، بأنه من الأمور الأساسية إحراز تقدم جديد من أجل مكافحة الجريمة على نحو فعال، وإتاحة الفرصة للأجيال القادمة بأن تعيش في مجتمع أفضل.

٤٤ - السيد سريشيراس (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أكد أن الإنتاج غير المشروع وتهريب المخدرات وإساءة استعمالها، وأيضاً الجرائم المرتبطة بذلك، وخاصة الإرهاب والفساد والاتجار بالأشخاص، تشكل تهديداً للأمن والاستقرار والتنمية.

٤٥ - وقال إن الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في عام ٢٠٠٠ للقضاء على الأفيون من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أسفرت عن نتائج ممتازة لأن نحو ٧٥ في المائة من زراعات خشخاش الأفيون تم القضاء عليها فيما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤. ونظراً لاحتياجات نحو ٢٨٠٠٠ مدمني الأفيون الذين تم إحصاؤهم، فإن الإنتاج الوطني في عام ٢٠٠٤ يبدو كما مهملاً لدى نقله إلى الصعيد الدولي. وبفضل التقدم المحرز، فإن بلدان المقصد يمكن أن تحقق، على

الجريمة، تعرب عن اغتباطها لأن تستضيف في المستقبل القريب مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر من أجل منع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيقام في إطار مناسب للغاية، مع سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أخيراً، هي وبروتوكولاتها الإضافية الرامية إلى منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والرجال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وأعرب عن أمله في هذا الشأن في أن يتم قريباً سريان البروتوكول الثالث الإضافي لمكافحة صناعة الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها وبقطعها وعناصرها وذخائرها واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، والعمل قريباً على دعم هذه الصكوك الهامة للقانون الجنائي الدولي.

٤٦ - وقال إن المجرمين، يمكنهم اعتباراً من الآن، بفضل التقدم في التكنولوجيا، غسيل الأموال والقيام بأنشطة واسعة للتدليس والتصدي للنظم المعلوماتية من أجل الإفلات من العدالة. ومع ذلك، فإن العالم مهتد منذ الآن بأشكال جديدة من الجريمة لا ينبئ بها شيء، وأن للجرعة المنظمة اليوم مدى لا سابقة له ويتسم بطابع عابر للحدود الوطنية. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبح من شأن هذه الأشكال الجديدة من الجريمة والروابط القائمة بينها والذين يروجون لها، جعل العالم يعيش في جو من الخوف ينطوي على أصداء سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من المقتضيات التي تدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراء. ويمثل المؤتمر الحادي عشر مناسبة لاستخلاص مجموعة من الدروس من التقدم المحرز ومن الثغرات الملحوظة فيما يتعلق بمسألة الجريمة والعدالة الجنائية. وأشار ممثل تايلند في هذا الشأن إلى أن الجمعية العامة قررت أن يعتمد كل مؤتمر إعلاناً وحيداً يتضمن التوصيات الصادرة عن مداورات المشتركين في النقاش على مستوى عالٍ؛ وفي الموائد المستديرة وفي حلقات العمل، التي سوف تقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٩ - وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتطلب مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إعداد تشريعات واستراتيجيات للتنفيذ في هذا الميدان. وتم إطلاق برنامج عمل وطني من أجل مراقبة السلائف، وتم إقرار القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، وتم عقد اتفاقات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي، وفقاً للأهداف المحددة لدى انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

٥٠ - ولا تعرف الجريمة المنظمة والإرهاب أي حدود، وبمثالان مشكلة عالمية. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أصبحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرفاً في ٧ من ١٢ صكاً متعلقاً بالإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٥١ - ودعا ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ختام كلمته إلى دعوة المانحين إلى تقديم دعم تقني وأموال بغية من أجل إتاحة تنظيم أنشطة الإحلال، وضمان القضاء الدائم على الأفيون ومكافحة مشكلة المخدرات غير المشروعة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر، والجريمة، والاتجار بالأشخاص، والفساد، وهو ما يهدد شعب لاو والمنطقة بأكملها.

٥٢ - السيد اكسي بوهوا (الصين): أعرب عن اغتباطه لسريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتي صدقت عليها الصين في عام ٢٠٠٣، هي والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. وأعرب عن تقديره لأن الاتفاقية تشجع على التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وأشار إلى أن حكومته عقدت في هذا المجال العديد من المعاهدات الثنائية للتعاون القضائي وأنها عاقدة العزم إلى جانب ذلك على المزيد من التعاون مع المجتمع

صعيد جهازها المتعلق بالقمع، اقتصادات هامة يصبح بالنسبة لها المجهود المتفق عليه لمساندة أنشطة الإحلال متواضع نسبياً. وعلى ذلك، فإن المعونة التي وافق المجتمع الدولي على تقديمها غير كافية من أجل تنمية أنشطة الإحلال المناسبة وخاصة في بلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حيث يتم إنتاج الأفيون في مناطق جبلية نائية، مكتظة في أغلبها بجماعات عرقية.

٤٦ - ويتعلق إنتاج الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بثلاثي المناطق الأكثر فقراً، و٧ من ١٠ مناطق مميزة. ومن ثم، فإن تشجيع أنشطة الإحلال يسهم أيضاً في مكافحة الفقر ومن ثم منع الجريمة، وخاصة الاتجار بالأشخاص.

٤٧ - وقال إن الزيادة السريعة في استهلاك المؤثرات العقلية مثل الأمفيتامين، وخاصة لدى الشباب، يدعو إلى قلق عميق. ووفقاً للبيانات المتوفرة في عام ٢٠٠٤، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشكل أحد البلدان الرئيسية التي تعتبر معبراً لهذا النوع من المخدرات والهروين القادم من بلد مجاور. وتم إقرار استراتيجية وطنية لخفض الطلب على المخدرات في عام ٢٠٠٣، وتم اعتماد تدابير لمنع والعلاج وإعادة التأهيل تدور حول المجتمع المحلي، ولكن ينبغي القيام بشكل عاجل بدعمها وتطبيقها على صعيد أوسع نطاقاً.

٤٨ - وقال إن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستخدام المخدرات عن طريق الحقن ما زالت محدودة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولكن الأخطار كبيرة فيما يتعلق بالحالة في البلدان المجاورة، ومن الضروري، بالتالي، اتخاذ مبادرات فعالة. وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقوم الحكومة بتشجيع الأجهزة المكلفة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والأجهزة المنشغلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التعاون بشكل وثيق تحقيقاً للتآزر.

٢٥٠,٠٠٠ من المهربين، وصادرت ٥١ طناً من الهيروين، و٥٢ طناً من المتيفيتامين، و١٤ طناً من الأفيون، و١٤١٢ طناً من المنشطات، وقامت بتدمير أكثر من ٢٠٠ هكتار من الزراعات غير الشرعية لحشخاش الأفيون. ومنذ عام ٢٠٠٠، أقامت الحكومة سياسة لإمكانية الوصول المفضل إلى الأسواق الصينية المنتجات الأجنبية الناجمة عن أنشطة الإحلال التي يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية والتي تبلغ ٢,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة كل سنة.

٥٥ - وعلى الصعيد الدولي، شاركت الصين بنشاط في أنشطة يرهاها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمات دولية أخرى مختصة. وهي تشجيع تطوير الآليات الإقليمية، وخاصة أجهزة التعاون المقام مع لاوس وبورما وتايلند من أجل مكافحة مشكلة المخدرات. وتشعر الصين بقلق بالغ لجسامة المشكلة في أفغانستان وهي تشارك في برامج للتعاون وثيقة الصلة بالموضوع. وقامت مع ست بلدان أخرى في إعلان كابول بالتوقيع بصفة خاصة على علاقات حسن الحوار فيما يتعلق بمراقبة المخدرات وعقدت اتفاقات عديدة للتعاون الثنائي في هذا المجال.

٥٦ - السيدة غرو (سويسرا): نائبة الرئيس: تولت الرئاسة.

٥٧ - السيد بوندو (زامبيا): تحدث نيابة عن رابطة المجتمع الإنمائي للجنوب الإفريقي، وأشار إلى أن جمهورية مدغشقر، وهي بلد مرشح للانضمام إلى الرابطة، تنضم إلى الإعلان. وقال إنه يشعر بقلق إزاء ضخامة الجريمة على الصعيد الدولي وإزاء أبعاد مشكلة المخدرات غير الشرعية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

٥٨ - وقال إنه أوضح الأمين العام في تقريره (A/59/188): يوجد نحو ٢٠٠ مليون شخص يستعملون المخدرات في العالم وأنه منذ عام ٢٠٠٢ ظلت إساءة استعمال المخدرات

الدولي من أجل إتاحة سرعة سريان اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد؛ وتم أيضاً اتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وقانونية على الصعيد الوطني من أجل إقامة إطار فعال لمكافحة الفساد، في إطار احترام المبادئ الديمقراطية.

٥٣ - وبعد أن وجه الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساهمته في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في ميدان مراقبة المخدرات، أشار ممثل الصين إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠، فما زالت الحالة في هذا المجال غير مرضية، على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/59/188). وقال إن إنتاج وتهريب المخدرات يتطوران بمعدل سريع وظهرت أنواع جديدة عديدة من المخدرات في السوق. وأضاف أن عدد مدمني المخدرات يظل مرتفعاً وأن وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصيب هذه الفئة من السكان.

٥٤ - ولاحظ ممثل الصين فضلاً عن ذلك أن تهريب المخدرات يرتبط كثيراً بالأشكال الأخرى من الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب وغسيل الأموال. لذلك ينبغي أن تنضم جميع البلدان إلى مبادئ التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات، وأن تتعاون في الكفاح ضد المخدرات والجرائم المرتبطة بها وتأييد البحث عن أنشطة الإحلال. ومن المهم في هذا الشأن أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو عدة إجراءات للحد من الطلب على وأن تقدم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية. وقال أن الحكومة الصينية صاغت استراتيجية وطنية متكاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات وتعبئة المجتمع كله في هذا الكفاح. وبفضل الجهود المبذولة للتوعية بأنشطة الإحلال وتعزيزها، انخفض عدد مدمني المخدرات وتحرر العديد من المجتمعات المحلية من آفة المخدرات، وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في الجرائم المرتبطة بالمخدرات. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، استطاعت الصين قمع ٥٤٦,٠٠٠ من الجرائم المرتبطة بالمخدرات وألقت القبض على

الخاصة في كل بلد. وقال إن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي يؤيد أعمال المعهد الأفريقي لمنع الجريمة وعلاج الجانحين الذي شهد صعوبات مالية ويحتاج إلى مساعدة من جانب المجتمع الدولي. وأعرب عن اغتباطه لأن يعقد قريباً المؤتمر الحادي عشر للأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، وأكد في الختام أن حالة القانون تتوقف مقدماً على التنمية الاقتصادية المستدامة.

٦١ - السيدة باقر (هولندا): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا، بلدان مرشحة، وأن ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والصرب والجبل الأسود، بلدان في طريقها إلى الاستقرار والانتساب وبلدان مرشحة محتملة، وآيسلندا والنرويج، وبلدان الرابطة الأوروبية للمبادلات الحرة، وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تنضم إلى بيانه. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرى على سبيل الأولوية مكافحة الجريمة بجميع أشكالها في إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأشارت إلى أن الجريمة تعتبر في كثير من الأحيان أن الفقر مصدر لها هو والتهميش والظلم. وينبغي في هذا الشأن تشجيع الجهود المبذولة بمعرفة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، وقالت إن الاتحاد الأوروبي اتخذ مجموعة كاملة من المبادرات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة الجريمة الموجهة، ومصادرة منتجات الجريمة، واتخذ تدابير جديدة لتعزيز التعاون بين قوات الشرطة ودوائر الجمارك والسلطات القضائية.

٦٢ - وعلى الصعيد الدولي، يعرب الاتحاد الأوروبي عن اغتباطه لسريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، ودعت جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه الصكوك، وكذلك على البروتوكول المتعلق بمكافحة تصنيع الأسلحة النارية

ثابتة أو أنها زادت في أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان المعنية. وقال إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية تتخذ أشكالاً تتطور باستمرار، وخاصة فيما يتعلق بالتوجيه الآلي الذي يفلت تدابير المراقبة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي يعرب عن اغتباطه لسريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافيين الملحقين بها، والمجتمع يشعر بالاغتباط أيضاً لنجاح المؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية. وتأمل في سريان البروتوكول الإضافي الثالث أيضاً قريباً وقال إن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي سوف يحصل أيضاً على بروتوكوله الخاص في هذا الميدان، الذي سوف يوضع موضع التطبيق بعد أن يتم التوقيع والتصديق عليه من جانب أغلبية الدول الأعضاء.

٥٩ - وأعرب عن اغتباط المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي أيضاً لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية التي طلبت زامبيا من جميع الدول الأعضاء التوقيع والتصديق عليها. وفي هذا أيضاً، يوجد لدى المجتمع الأفريقي للجنوب الأفريقي بروتوكوله الخاص لمكافحة الفساد واعتمد مجموعة من تدابير المنع والقمع الفعالة. وقال إن عرض تقديم المساعدة التقنية ينطوي على أهمية حاسمة في تنفيذ الصكوك السارية، ووجه ممثل زامبيا الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما بذله من جهود منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بتدابير المساعدة التشريعية واعتماد إعلان برنامج عمل إقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز القدرات. وقال إن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي يدعو في هذا الشأن المجتمع الدولي مساندة صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٠ - وقال إن الفقر والصراعات الإقليمية يجعل من مكافحة الجريمة والمخدرات مسألة أكثر تعقيداً، ولكنها أكثر عجالة، وينبغي الاهتمام إلى حلول تناسب الحالات

اعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٦٥ - وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات، من الضروري اعتماد نهج متكامل ومتوازن يرمي إلى الحد من العرض والطلب في الوقت نفسه، في إطار التعاون بين الفعاليات الحكومية وغير الحكومية. وفي هذا الشأن، يحمي الاتحاد الأوروبي إطلاق الحملة القائلة: "المخدرات: العلاج والسوق". بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وظهور التقرير العالمي المعني بالمخدرات. وفيما يتعلق بخفض الطلب، من الأمور الأساسية بذل أنشطة لمنع بكفاءة علمية مشهودة وجعل العلاج في المتناول بدرجة أكبر والحد من نتائج استعمال المخدرات على الصعيد الاجتماعي وفي مجال الصحة، وخاصة بالنسبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد يعرب الاتحاد الأوروبي عن اغتباطه للجهود المبذولة بمعرفة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة لدراسة فعالية برامج منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى مدمني المخدرات، وأنه ينتظر بفارغ الصبر نشر تقرير بشأن الأنشطة المتعلقة بالمسألة لدى الدورة المقبلة للجنة المخدرات وكذلك صياغة توجيهات من أجل العلاج الصيدلاني والنفسي لمدمني الأفيون. ومن الأمور الأساسية استخدام بيانات محددة ومقارنة من أجل تنفيذ برامج فعالة، ويوافق الاتحاد الأوروبي على الجهود التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع مؤشرات صالحة. وإذ يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق إزاء خطورة المشكلة المتعلقة بالمخدرات المخلقة التي يشكل الطلب عليها أهمية لدى الشباب، فهو يقدر أيضاً نشر دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنونة "النشرة والأمفيتامين: دراسة استقصائية شاملة لعام ٢٠٠٣" (من منشورات الأمم المتحدة) رقم البيع:

والاتجار غير المشروع بها، وقطعها وعناصرها وذخائرها، إلى أن تفعل ذلك. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشارك على نحو فعال في المؤتمرات الدولية لأطراف الاتفاقية، ويعرب عن اغتباطه لإقرار برنامج العمل لعام ٢٠٠٥. وهو يدعو إلى جانب ذلك جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، إلى أن تفعل ذلك من أجل إمكان سريانها في أسرع وقت ممكن، وهو على استعداد لأن يقدم مساندة في هذا المجال إلى الدول التي تنشدها.

٦٣ - وأعربت عن ارتياحها للنتائج المتحققة لدى الدورة الثالثة عشرة للجنة مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، والتي أكدت على الرابطة القائمة بين حالة الحقوق والتنمية، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يوافق على برنامج العمل المعتمد من أجل المؤتمر الحادي عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالت إن الإعلان الفريد الذي سيتم اعتماده بهذه المناسبة ينبغي أن يتضمن توصيات باتجاه نية اللجنة إلى أن تعالج بشكل مكثف وإيجابي المشكلات العالمية الكبرى.

٦٤ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الإرهاب ويؤيد الأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان، وخاصة أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المعنية بفرض جزاءات ضد القاعدة وطالبان، ودائرة منع الإرهاب التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة. وهو مقتنع بالأهمية القصوى للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبتفاهات وبروتوكولات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشير في هذا الشأن إلى أن التحفظات المطروحة فيما يتعلق بفقرات أساسية تعمل على الحد من فعالية هذه الصكوك. وهو يشجع المفاوضات الرامية إلى صياغة مشروع اتفاقية بشأن جميع جوانب الإرهاب ويساند

في ميدان الإدمان وأكد أنه باستطاعة المرء الاغتباط لأن التقرير العالمي بشأن المخدرات لعام ٢٠٠٤ يشير إلى انخفاض ملموس في إساءة استعمال المخدرات، ولا يزال توجد نسبة لا تقل عن ٤,٧ في المائة من مجموع السكان التي تستخدم المخدرات على نحو أكثر نشاطاً وإنتاجاً، وأن من الواضح أن المخدرات تشكل عقبة أمام التنمية. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتوصل إلى بلوغ الأهداف المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمد في أعقاب دورة الجمعية العامة العشرين الاستثنائية.

٦٨ - وقال إن ميانمار تؤيد نتائج وتوصيات الأمين العام وتنظيم إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يقوم به من أعمال محرمة من أجل تحقيق التكامل بين المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات وذلك بتلقي بيانات متصلة بالموضوع وإبراز الصكوك المناسبة.

٦٩ - وقال إن التقرير العالمي بشأن المخدرات لعام ٢٠٠٤، يعرب عن تقديره لأن إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٣ وحدة تناقص بمقدار ٢٤ في المائة في ميانمار، وانتقل من ١٧٦٠ طناً في عام ١٩٩٦ إلى ٨١٠ أطنان في عام ٢٠٠٣، وهو اتجاه سوف يستمر. وأشار في هذا الشأن إلى أن بلده تقوم بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية باستقصاءات سنوية حول الإيرادات الناجمة عن محصول الأفيون، حيث تشير النتائج إلى إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٣ لم يتجاوز ٤٨٣ طناً وحسب الأرقام الصادرة في أعقاب الاستقصاء العاشر، والذي تم في بداية عام ٢٠٠٤، انخفضت زراعة الخشخاش بنحو ٧١ في المائة ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣، وانخفض إنتاج الأفيون بنسبة ٨١ في المائة. وهذه النتائج الكبيرة هي ثمار الخطة التوجيهية على مدى ١٥ سنة التي أصدرتها الحكومة في سنة الميزانية ١٩٩٩-٢٠٠٠، والتي قامت ميانمار بتنفيذ المرحلة

(E.03.XI.15)، تمثل تقييماً كمياً أولياً لمدى هذه الظاهرة. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لخفض العرض، فإن المشكلات المحددة لدى دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، هي دائماً مشكلات الساعة للأسف، ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق إزاء الروابط بين تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. وقد تكثف بالتالي التعاون بين الدول الأعضاء ولكن مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية أيضاً، على نحو ما يشهد به على سبيل المثال إقرار الإعلان الذي يشكل إطاراً يتعلق بالولاية الأوروبية للتوقيف وعمليات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء أو اتفاق التعاون المعقود بين المكتب الأوروبي للشرطة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦٦ - ولتعزيز التنمية المستدامة دور أساسي في مكافحة المخدرات، وخاصة في أفغانستان، ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اغتباطه للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الميدان ويؤيد بالكامل المبادئ الواردة في إعلان برلين حول مكافحة المخدرات. ويساند الاتحاد الأوروبي الأعمال التي تقوم بها المنظمة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل تأكيد احترام المعاهدات السارية ومنع تهريب السلائف، ويشير إلى أنه من الضروري أن تتوفر الموارد اللازمة لمتابعة جهوده في إطار العملية "توباز" والعملية "بيربل" والمشروع "بريزم". ومن جانبه، يعمل الاتحاد الأوروبي على صياغة استراتيجية جديدة في إطار احترام المبادئ المحددة لدى الدورة العشرين الاستثنائية، ويؤيد بشدة أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث يوافق على التشكيل الجديد، وكذلك على جهود إصلاح الإدارة التي تدور حول النتائج التي بذلها مديره التنفيذي.

٦٧ - السيد سوي (ميانمار): أشار إلى تقرير الأمين العام (A/59/188)، وأورد الأرقام التي تتسم بها الاتجاهات العالمية

الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الاجتماع المتعلق بالمبادرة الوزارية التي تقوم بالتنسيق بين ست دول في منطقة الميكونغ ضد الاتجار بالأشخاص، وتواصل تكثيف جهودها من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

٧٢ - واختتم كلمته مؤكداً من جديد التزام حكومته الراسخ في الكفاح ضد الآفة المزروجة المتمثلة في المخدرات والاتجار بالأشخاص، كما أكد من جديد إرادة حكومته من أجل التعاون مع المجتمع الدولي.

٧٣ - السيد فرار (الولايات المتحدة الأمريكية): أعلن أن بلاده تدرك جيداً أن المسائل المتعلقة بجدول الأعمال تدرج ضمن قائمة المبادئ التي تهدد الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية: ذلك أن المصالح المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تفسد المؤسسات السياسية وتعارض الشفافية الديمقراطية، وأن التحالفات الظاهرة التي تستفيد منها المؤسسات الإجرامية والإرهابيون تشكل تهديداً مباشراً لسلام البلدان وأمنها؛ والتي ينبغي مقاومتها بصفة عاجلة. ولا يمكن للاقتصاد العالمي أن يلي رغبة المواطنين إذا كانت الجريمة المنظمة تواصل تحويل مئآت المليارات من الدولارات سنوياً. وفي عالم تتحدد فيه الروابط بين البلدان، فإن هامش الخطأ في تدارك هذه التهديدات العابرة للحدود يزداد ضعفاً، وتأمل الولايات المتحدة في أن تؤكد للدول الأعضاء الأخرى أن هذه المسائل تحتل قمة أولوياتها في ميدان السياسة الخارجية.

٧٤ - وأكد أن هذا الالتزام ليس خطايا بالمرّة، وأشار إلي أن بلاده قد قدمت مساعدات إلى دول أخرى كثيرة، الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل حشد القدرات اللازمة لنظم العدالة الجنائية والهيئات المكلفة بضمان احترام القوانين بفضول برامج متنوعة للغاية للمساعدة التقنية. ومنذ عام ٢٠٠٢، وصلت قيمة هذه المساعدة إلى قرابة ٣

الخمسية الأولى منها بنجاح، وذلك بفضول برامج الزراعات البديلة المنفذة خلال العقد المنصرم، وبرامج التنمية التي تعرض على مزارعي الخشخاش مصادر أخرى للدخل، وتنفيذ قوانين متشددة تستهدف غسل الأموال، ومصادرة وتدمير مخدرات تمثل مليارات الدولارات، وبرامج تدريب على تقنيات مكافحة المخدرات، والتعاون مع المؤسسات المعنية الإقليمية والدولية. وتفوق قيمة المخدرات المصادرة أو المدمرة خلال العقد الماضي ١٤ ٤٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

٧٠ - وقال إن الإحصاءات المتعلقة باستهلاك التبغ لا ينبغي تجاهلها، على نمو ما أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: وتفيد التقديرات أن هناك ١/٣ مليار من المدخنين في العالم، أي سبعة أضعاف عدد مدمني المخدرات، وأن التبغ يسفر عن ضحايا يزيد عددهم ٢٥ مرة عن ضحايا المخدرات. ووعياً بأن واقعة التبغ هي في أغلب الأحيان مقدمة لاستعمال المخدرات فيما بين الشباب، فقد أخذت ميانمار المبادرة بالتصديق على الاتفاقية -الإطار لمكافحة التدخين، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٧١ - وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، فإن الأمر يتعلق بمشكلة بالغة الخطورة ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بحلها وقد تصدت لها ميانمار عن طريق إطار عام يستند إلى التشريعات الوطنية، أي عن طريق خطة للعمل الوطني، والالتزام على أعلى مستوى، والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وانضمت ميانمار بصفة خاصة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، وتعكف على إعداد تشريع يتعلق بالاتجار بالأشخاص وفقاً لهذه الاتفاقية. وأخيراً، فإن ميانمار، مساندة منها للتعاون الإقليمي، تستقبل في تشرين

المبدولة في الماضي بالتواضع الشديد، وتعمل الحكومة الأمريكية مع شركائها الدوليين، وخاصة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفتها رئيسة فريق المساعدة على تعزيز السياسات المناهضة للمخدرات، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تحقيق المزيد من النتائج. وتنضم الولايات المتحدة أيضاً إلى مبادرات ألمانيا الرامية إلى تشكيل قوة من الشرطة المهنية والديمقراطية من أجل تعزيز ظروف الأمن على أرض الواقع، وخاصة عن طريق تشييد مراكز لتدريب الشرطة أو تحديث المراكز القائمة.

٧٨ - وقال إن مواجهة هذه التحديات تمثل إحدى الأولويات الكبرى للحكومة الأمريكية، التي تمتد إلى التعاون مع البلدان المجاورة لأفغانستان الأكثر تأثراً بنتائج إنتاج وتهريب المخدرات غير الشرعية الآتية من هذا البلد. وكما حدث في منطقة الأنديز، لا بد من إحباط عملية التهريب هذه في إطار نهج إقليمي.

٧٩ - وأضاف أن الأمم المتحدة تقوم بدور أساسي يتعلق بتوجيه هذه الجهود نحو إقامة نظام قانوني دولي لمكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تتناولها اثنتان من الاتفاقيات الكبرى. وأشار باختصار إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وقال إنه مما يسعد بلاده أنها تستطيع أن تقدم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدتها التقنية والمالية من أجل دعم جهوده الرامية إلى العمل على التصديق على الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الدولي، وعلى بروتوكولاتها الإضافية.

٨٠ - السيد خالد (باكستان): قال إن الإرادة السياسية والتنفيذ الفعال للتدابير على الصعيد الوطني، في مواجهة أشكال الجريمة المتعددة، يتسم بالأهمية مثل التعاون الدولي،

مليارات من الدولارات، والنتائج المتحصلة جديدة بالذكر لأنها تدل على ما يمكن أن يحققه التعاون.

٧٥ - وقال إن بلدان منطقة الأنديز، في القارة الأمريكية، اتخذت تدابير بالغة القوة من أجل قلب الدائرة المفرغة للفساد والعنف المتولدين على التهريب الدولي للمخدرات. وفي كولومبيا وبلدان أخرى من بين المنتجين الرئيسيين للمخدرات، تقدم الولايات المتحدة والأمم المتحدة مساعدات إلى السلطات من أجل القضاء على زراعات الكوكايين والخشخاش، وكانت النتيجة مقنعة للغاية. وبفضل رئيس كولومبيا وحكومته انحسرت هذه الزراعات إلى الثلث خلال السنتين الماضيتين، وهذا الانخفاض يتواصل بفضل عمليات التدمير والبرامج الرامية إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإحلال. وأكد أن هذه النتائج ما كانت لتبقى لولا الالتزام المحرز من جانب المجتمع الدولي وتؤكد بلاده من جديد اتجاه نيتها إلى مواصلة العمل إلى جانب حكومة كولومبيا وشعبها الذي يعاني ويلاط إرهاب يتغذى على تهريب المخدرات ويتطلع إلى مستقبل أفضل.

٧٦ - وقد عقدت الولايات المتحدة العزم أيضاً على مساعدة البلدان المجاورة لكولومبيا، ووعياً منها بمشاشة النجاح المتحقق تصر على أهمية الجهود التي تم التعهد بها من أجل، وصنع مقر أسس حل دائم وإقليمي وراسخ وديمقراطي للدمار والإرهاب المرتبط وبتهريب المخدرات.

٧٧ - وهذا المنطق يمتد إلي ما وراء القارة الأمريكية، وينطبق بصفة خاصة على الحالة في أفغانستان حيث زراعة الخشخاش تعود بالضرر على التقدم الاقتصادي والإعمار السياسي. وتواصل الولايات المتحدة، عشية الانتخابات الرئاسية في أفغانستان التشجيع بأن يتم مع الأفغان، القضاء على زراعة النباتات التي تستخرج منها المخدرات، وتنمية الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإحلال. وقد اتسمت الجهود

الجريمة والعدالة الجنائية مناسبة لبحث هذه المسائل، ضمن مسائل أخرى.

٨٤ - وفي رأي باكستان أن اتجاه المانحين الرئيسيين إلى تمويل مشاريع محددة يعرقل العمل المستقل للمكتب، ومن المهم بالتالي السماح للمكتب بأن يضطلع بولايته، وزيادة حصة الميزانية العادية المخصصة له، وحمل المانحين على مزيد من المساهمة في الأموال التي لم تخصص إلا للسماح للمكتب بالقيام بعملياته حسب أولوياته أو الاعتبارات السياسية.

٨٥ - وقال إن مكافحة غسيل الأموال والاقتصاد الإجرامي تشكل عنصراً رئيسياً في استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة، وينبغي للدول أن تبحث ما، إذا كان من المناسب إعداد صك وحيد لمكافحة غسيل الأموال ويتم التفاوض بشأنه تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد شاركت باكستان بنشاط في المفاوضات المتعلقة باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واتفاقية مكافحة الفساد، اللتين وقعت عليهما، وقامت باتخاذ عدد من التدابير المتعلقة بالإصلاحات القانونية والإدارية في ميادين رئيسية من أجل منع وقمع الأنشطة التي تستهدف هذه الاتفاقيات. ومن ثم فقد صدر أمر يقضي بمنع وقمع الاتجار بالكائنات الإنسانية في عام ٢٠٠٢، يقضي بفرض عقوبات مشددة ضد مرتكبي مختلف الأشكال الممكنة للاتجار بالأشخاص. ومئات من القضايا موضع تحقيقات، وتم بالفعل تطبيق العدالة وإساقها بعدد كبير من المخالفين. ومن أجل منع تزوير الأوراق الثبوتية، أضافت باكستان خصائص جديدة إلى بطاقات الهوية الوطنية واعتمدت جوازات سفر يتم قراءتها بمعرفة الآلات. وقد اقترح الاحتفاظ بقاعدة بيانات تتعلق بالمهاجرين الذين يعودون إليها بغية إمكان إجراء دراسات مما يتيح اتخاذ تدابير فعالة ضد الجماعات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالأشخاص. وقد أطلقت الوكالة الاتحادية المكلفة بإجراء تحقيقات مشاريع إبداعية أسفرت بالفعل عن ثمارها؛ مثل النظام الآلي للتحقق من الهوية عن طريق بصمات

وأضاف أن تقدم تكنولوجيا الاتصالات وضعف المراقبة على الحدود يفيدان الجريمة المنظمة. ومن ثم يصبح من الصعوبة أكثر فأكثر بالنسبة للدول أن تكافح الأنشطة الإجرامية التي تحدث خارج حدودها، ومن ثم فإنه من اللازم قيام تعاون دولي متزايد.

٨١ - وقال إن للأمم المتحدة دوراً أساسياً تقوم به في هذا الشأن. وإن الصكوك الدولية تشكل بالفعل قاعدة قانونية كافية لأهداف القيام بعمل دولي تحت إشرافها. وذكر أن الانضمام العالمي لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبروتوكولاتها الثلاثة وكذلك الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، والتنفيذ الدقيق لهذه الصكوك، يظل أمراً ملزماً إذا كان المرء يريد إنزال الهزيمة بالتهديد المزدوج المتمثل في المخدرات والجريمة.

٨٢ - وأعرب عن اغتباط بلاده للعمل الممتاز الذي أنجزه المكتب فيما يتعلق بالتصديق على تنفيذ الصكوك المرتبطة بمختلف جوانب الجريمة، وخاصة برامج مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة الفساد، والاتجار بالأشخاص، كما أعرب عن تقديره أيضاً لأعمال دائرة منع الإرهاب.

٨٣ - وقال إن باكستان، في مواجهتها المباشرة لمشكلة الإرهاب، تمثل شريكاً نشطاً في مكافحة هذه الآفة وتنضم إلى التوافق في الرأي أدى إلى اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) الصادر عن مجلس الأمن، معبرة بذلك عن عزمها الأكيد على المشاركة في الأعمال التي يضطلع بها المجتمع الدولي. وإذا كان ينبغي للدول أن تعمل على تعزيز قدراتها الوطنية في مجال قمع الإرهاب، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل من جانبه على مساعدة الذين بحاجة إلى أن تمنح نظم قانونية وتشكيلات مكلفة بتنفيذ القوانين المطلوبة. وتأمل باكستان في أن يكون المؤتمر الحادي عشر للأمم المتحدة من أجل منع

استخدام تدابير إضافية من أجل تنفيذ خطط العمل المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، ويساند أيضاً تطبيق الإعلان الوزاري المشترك الصادر عن الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات. وقال إن المكسيك تخصص موارد هامة لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة وتهريبها وإساءة استعمالها، وما يتصل بذلك من جرائم، مثل غسيل الأموال والتهريب والفساد وتهريب الأسلحة والاتجار بالمهاجرين، وكان يمكن استخدام هذه الموارد من أجل تمويل استراتيجيات أخرى من أجل التنمية.

٨٩ - وقال إن السياسات المتبعة تشمل ميادين مختلفة، مثل التحقيقات العلمية، والتدريب، والمنع، والعلاج، وإعادة الإدماج؛ فضلاً عن استراتيجيات للاعتراض في المجالات الجوية والبحرية والبرية. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمكافحة تهريب المخدرات والأشكال الأخرى للنشاط الإجرامي لا تؤتي ثمارها إلا إذا رافقتها تدابير عملية على الصعيد الدولي. وبالتالي فإنه من الضروري أن تظل البلاد مرتبطة باتفاقات ترتبط بخطة للعمل من أجل تنفيذ الإعلان السياسي المعتمد بمعرفة الجمعية العامة، ولا تستغني عن اتخاذ تدابير أكثر قوة تأخذ في الاعتبار الأولويات المحددة لعام ٢٠٠٨.

٩٠ - ويرى الوفد المكسيكي أن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تشمل، إلى جانب السياسات العامة لخفض ومنع الطلب، التهريب في الشوارع الذي يؤثر مباشرة على السكان. وفي مواجهة ازدياد تهريب الأمفيتامينات واستهلاكها هي وسلائفها، من الأمور الأساسية اتخاذ تدابير تتيح تحديد أماكنها وتدمير المختبرات السرية بما في ذلك اكتشاف الأساليب المستخدمة في تصنيعها.

٩١ - وقال إن المكسيك تؤكد من جديد دعمها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهز الدولي لمراقبة المخدرات، ولما يتخذانه من أعمال ضد مشكلة المخدرات العالمية، وهي على اقتناع بأنه من الأمور الأساسية مواصلة دعمها

الأصابع، أو الجماعة المكلفة بمكافحة التوجيه الآلي، أو الجماعة المكلفة بمكافحة غسيل الأموال، أو الجماعة المكلفة بإجراء تحقيقات خاصة. واتخذت باكستان أيضاً تدابير لدعم التعاون الدولي والتآزر القانوني عن طريق اتفاقات مع بلدان أخرى، وخاصة في مجال تسليم المجرمين، واعتمدت استراتيجية مزدوجة لمكافحة الفساد، تستند إلى تشريع كامل من ناحية وإلى وضع تشكيلات لإدارة المشروعات في مؤسسات كبرى للقطاع العام من ناحية أخرى. وتوصل المكتب الوطني للمراقبة هكذا إلى تخفيض الفساد في البلاد واستعادة أكثر من ١٦٠ مليار روبية.

٨٦ - ويظل الوفد الباكستاني مقتنعاً بأنه على الرغم من بعض الصعوبات، فإن التصميم السياسي على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي يتيحان التقدم في ميدان مكافحة مشكلة المخدرات. وأشار إلى أن بلاده تقوم بدور رئيسي في توعية المجتمع الدولي، ونجحت في القضاء على الزراعات غير المشروعة بتطبيق تدابير للقمع ومبادرات لصالح أنشطة الإحلال. وفي الوقت نفسه، تشارك باكستان بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى وقف واردات المخدرات الآتية من أفغانستان وصادرات السلائف الكيميائية، من أجل منع إنتاج المخدرات.

٨٧ - وإذا كان المرء مولع بالتفاؤل، فإنه لا بد مع ذلك من الشعور بالقلق إزاء اتجاهات التشكيلات الحديثة، التي تقتض إجراءً سريعاً من أجل ضمان نجاح الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وإعادة اهتمام خاص إلى تزايد الإنتاج غير المشروع وإلى تهريب وإساءة استعمال المخدرات التخيلية وسلائفها. وتشكل الاستراتيجية الوطنية والدولية بجوانبها المتعددة وأجلها الطويل، حجر الزاوية في مكافحة المخدرات وتقتضي بحثاً للتهديدات العنيفة. وتظل باكستان عاقدة العزم على العمل من أجل تحقيق هذه الغاية في شركائها الدولية الفعالة.

٨٨ - السيدة فيلر (المكسيك): أكدت انضمام بلادها القوى إلى الإجراءات الدولية، ثم قالت إن وفدها يعمل على تشجيع

٩٦ - وقال إنه من المؤسف أن أفغانستان تمثل أحد المنتجين الرئيسيين للمخدرات وأن إنتاج المخدرات من نوع الأمفيتامين وغيره من المخدرات التحليلية يزداد في مناطق أخرى من العالم. وأضاف أن تدمير الهيكل الاقتصادي والزراعي للبلد وهدم المؤسسات الوطنية بعد أكثر من عقد من العدوان الخارجي والصراع، هما السبب الرئيسي لتفاقم المشكلة المرتبطة بإنتاج الأفيون الذي لا تستطيع حكومة أفغانستان أن تصدى له لوحدها. وأشار في هذا الشأن إلى أن الجمعية العامة اعترفت لدى دورتها الاستثنائية العشرين بأن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية وأن المسؤولية عن الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية مشتركة وتقتضي مسيرة متكاملة ومتوازنة تعطي الأهمية نفسها للطلب مثل العرض. وإذا اتخذت البلدان المعنية تدابير قوية من أجل خفض الطلب، فإن العرض يمكن أن ينخفض في البلدان المنتجة للمواد الأفيونية، ولكن إذا ازداد الطلب أو ظل ثابتاً دون تغيير، سوف يستمر عرض المخدرات القادمة من أفغانستان أو من بلدان أخرى.

٩٧ - وأكد الوفد الأفغاني ثلاثة جوانب هامة تميز مشكلة المخدرات في أفغانستان، بدءاً بالإرادة السياسية للحكومة من أجل الكفاح ضد الإنتاج والتهرب والتحويل والاستهلاك المتعلق بالمخدرات، على نحو، ما يشهد بذلك بصفة خاصة نشر مراسيم رئاسية خلال السنتين والنصف الأخيرة تحظر زراعة الأفيون وتصديره ووعياً بالرابطة القائمة بين تهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للوطنية والأنشطة الإرهابية، فإن أفغانستان تجعل مكافحة تهريب المخدرات في قائمة المسائل المتعلقة بالأمن القومي. وأوضح في هذا الشأن أن مكتب المستشار المعني بالأمن الوطني يشرف على الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات، والتي وقعها رئيس الجمهورية في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأن الدستور الأفغاني ينص في مادته ٧ على أن إنتاج وتهريب المخدرات ممنوع. وقال إن حكومة أفغانستان تشارك في الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق. واستضافت فضلاً عن ذلك المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في شباط/فبراير ٢٠٠٤ ووقعت

بإظهار الإرادة السياسية المنشودة لتطبيق التدابير والبرامج الصادرة عن هذين الكيانين.

٩٢ - وقال إن المكسيك، على نحو ما حدث في الماضي، سوف تقدم إلى اللجنة الثالثة مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ويستند إلى مسيرة متكافئة ومتوازنة وإلى مبدأ المسؤولية المشتركة واحترام السيادة الوطنية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من جديد من أن يعتمد على مساندة الوفود الأخرى حتى يحتفظ النص بكامل قوته وفائدته.

٩٣ - وأضاف أن المكسيك شاركت على نحو فعال في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأعرب عن اغتباطه لتنفيذ البرنامج المتعدد السنوات الذي يتيح بحث المسائل المحددة المرتبطة بالاتفاقية وبروتوكوليهما السارين. وأعرب عن أمله في أن يمثل المؤتمر الثاني، المقرر عقده في عام ٢٠٠٥، فرصة لتعميق تحليل وبحث الآلية المتعلقة بمتابعة الاتفاقية.

٩٤ - وأعلن في ختام كلمته أن حكومته أودعت لدى الأمين العام، يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الصك المتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتوجه المكسيك نداءً إلى الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق على هذا الصك الطبيعي بأن تفعل ذلك من أجل سريانه بلا إبطاء.

٩٥ - السيد باسل (أفغانستان): أعرب عن شكر بلاده لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولمديره التنفيذي، الذي يقوم بدور نشط في المساعدة المقدمة إلى الحكومة في الإعلان عن سياستها، وإقامة المؤسسات، ودعم دوائر الشرطة ونظام العدالة الجنائية، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإحلال، وأكد أن الزيارات العديدة التي قام بها السيد كوستا إلى أفغانستان ساهمت في تعزيز الكفاح ضد تهريب المخدرات وتأييد البحث عن وسائل لدعم التعاون الإقليمي في هذا الشأن.

مع البلدان الستة المجاورة على إعلان برلين بشأن مكافحة المخدرات في إطار إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار.

٩٨ - ويرتبط الجانب الثاني بأهمية إقامة مؤسسات ودوائر للشرطة في أنحاء البلد، ويتوجه الوفد الأفغاني بالشكر في هذا الشأن إلى الحكومات البريطانية والأمريكية والألمانية والإيطالية على ما قدمته من دعم، تحتاج إليه البلد بشدة وأسفر عن ثماره بالفعل، لأن أفغانستان منحت المؤسسات والقوانين اللازمة في ميدان مكافحة المخدرات وتم إنشاء قوة شرطة لمكافحة المخدرات وتقوم بالتدخل في مختلف مناطق البلد من أجل مصادرة حقول الخشخاش وتدمير المختبرات التي تنتج الهيروين. وقامت قوة الشرطة الخاصة هذه بشن عمليات في مقاطعة ننهارهار، أعلنت عن نجاحها وزارة الداخلية يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وبهذه المناسبة، تم تدمير نحو ٦١ طناً من المخدرات والمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج الهيروين فضلاً عن ٤٧ مختبراً لإنتاج الهيروين. ولم تعد أنشطة المهربين تلقي تساهلاً وانخفضت بالتالي حركة المخدرات.

٩٩ - وأخيراً، يتمثل الجانب الثالث الذي يتعين تأكيده في الرابطة بين الفقر وزراعة النباتات التي تستخرج منها المخدرات، على نحو ما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٥٣، والتميز القائم بين احتياجات المزارعين الفقراء المتأثرين بالحرب والجفاف من ناحية، وج شع مافيا المخدرات الذين يستفيدون كثيراً من هذه الأنشطة غير المشروعة المخزية، من ناحية أخرى.

١٠٠ - وقال إنه بعد عشرات السنين من الحرب العدوانية والصراع، تعلن أفغانستان عن أحد معدلات الفقر الأكثر ارتفاعاً في تاريخها كله وتحتاج إلى مساعدة دولية لتبلغ نهاية مشكلة المخدرات. وعلى نحو ما أثبتت حالة البلدان الأخرى، فلا بد أن تدرج هذه المساعدة في الأجل الطويل من أجل أن تعطي نتائجها الفعالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠